المحاضرة ١٤

نماذج من المنهج التجريبي لدى بعض علماء المسلمين

- تنبه الأصوليون إلى أن منهجهم الإستقرائي هو منهج العلم
 ، وفي ذلك يقول القرّافي عند بحثه لمسلك الدوران في
 أصول الفقه: "الدوارانات عين التجربة ، وقد تكثر
 التجربة فتفيد القطع". ومثل هذا نجده عند علماء آخرين
 مثل رضا الدين النيسابوري وابن تيمية.
 - انتقل المنهج من (القانون) إلى (التطبيق) ومارسه علماء المسلمين ونكتفي هنا بذكر اثنين هما:
 - ◄ الحسن بن الهيثم.

جابر بن حيان ومنهجة التجريب<u>ي</u>

- من المحتمل أن يكون جابر بن حيان توفي بعد عام ١٦٠ ه
 ، وإن كان النقد الداخلي لكتاباته يؤكد أنها كتبت في أواخر
 القرن الثالث وأوائل القرن الرابع.
- وقد اهتم ابن حيان بالكيمياء وتميز بأبحاثه فيها ، والفكرة الرئيسية في مباحثه الكيميائية استحالة المعادن ، تحول ماهية معدن إلى ماهية معدن آخر ، أو بمعنى أدق تحول طبيعة من الطبائع إلى غيرها . فهل يتفق هذا مع فكرة

الماهية الأرسطية الثابتة كيفاً حقاً إن جابر بن حيان كتب كتاب (الحدود) وهو في مجموعه أرسطي ولكنه كتبه كتمرين عقلي فالطبائع عنده تتغير، ولكي تتغير لابدأن تفقد ماهيتها الكيفية لكي تستحيل إلى ماهية أو طبيعة أخرى.

ثم إننا في الغالب لا نصل إلى معرفة الماهية ، معرفة الكيف
 ، بل نصل فقط إلى وزن الطبائع ، أي معرفتها كما يقول
 جابر: "الوصول إلى معرفة الطبائع ميزانها ، فمن

عرف ميزانها ، عرف كل ما فيها وكيف تركبت".

• وأما كيف نعرف الكم فبالتجربة يقول: "والدُرْبَةُ تُخرج ذلك ، فمن كان دَرِباً كان عالماً حقاً ، ومن لم يكن دَرِباً لم يكن عإلماً وحسبك بالدُرْبَة في جميع الصنائع".

 والدُّرْبَةُ في هذا النص تعني التجربة كما أنه كان يستخدم لفظ التجربة والامتحان للغرض نفسه.

كما أن جابر بن حيان لم يرفض شهادة الغير وفي ذلك

- يقول في كتابه (الخواص): "إنه سيذكر ما توصل إليه بتجربته الشخصية فها صح أورده ، وما بطل رفضه وأن ما استخرجه سيقايسه على أقول غيره".
 - منهج الاستدلال عند جابر بن حيان:
 - کان آمام جابر بن حیان طریقان:
 - ◄ طريق المنطق الأرسطى: القياس والبرهان.
 - ◄ ٢ وطريق المتكلمين: قياس الغائب على الشاهد

- وتمشياً مع منهجه التجريبي فقد آخذ بالثاني وآكد على أن تعلق الشئ بآخر إنها يكون من الشاهد بالغائب على ثلاثة أوجه:
 - أ– المجانسة.
 - ب- مجرى العادة.
 - ج- الآثار.
- آ- دلالة المجانسة: الأنموذج: ويسمي جابر بن حيان دلالة المجانسة بالأنموذج ؛ لأنها تقوم على الاستدلال بأنموذج

جزئي على أنموذج جزئي آخر ، أو بنهاذج جزئية للتوصل إلى حكم كلي وهو ما يقابل (الوقائع المختارة) في المنهج الإستقرائي المعاصر.

■ يقول جابر بن حيان: "إن الرجل يُرِي صاحبه بعضاً من الشئ ليدل به على أن الكل من ذلك الشئ – مشابهة لهذا البعض – "، ويرى ابن حيان أن الدلالة من هذا الوجه ظنية وليست يقينية ، وهنا يخالف المتكلمين الذين أخذ عنهم هذه الدلالة ، فالمتكلمون ذهبوا إلى ان نتائج هذا

القياس يقينية إذا طبق في الإلهيات.

• ويقول جابر مؤكداً هذه الاحتمالية: "وذلك أن هذا الشئ الذي هو الأنموذج مثلاً لا يوجب وجود شئ آخر من جنسه ، حكمه في إلجوهر والطبيعة حكمه".

وجابر كان متواققاً مع منهجه التجريبي في هذا الموقف،
 وهو يرى أن المانوية استخدموا هذا القياس في نقاشهم مع المتكلمين وقالوا: إذا كان في العالم نور وظلمة وخير وشر فإنه يجب أن يكون خارج هذا العالم أيضاً ما ذُكر

تكون كليات لهذه ، ويرى جابر أن هذا الاستدلال ليس بواجب أو حتمي حتى يثبتوا أن ما في العالم من هذه (أجزاء وأبعاض) أما قبل ذلك فليس يجب عنه ما أوجبته اضطراراً ؛ إنه من الممكن أن يكون في العالم من هذه كليات في نفسها لا أجزاء ، ولذلك لا تصح هذه الدلالة حتى يتبين بالضرورة أن ما في العالم من هذه أبعاض وأجزاء ، لا يقين إذا في هذا الاستدلال حتى نصل إلى كم هذه الأبعاض يقول جابر: "ألا ترى أن الأنموذج لا يثبت عنده بعلم يقين ، أي عنده من ذلك شيئاً –غير ما أراه ".

- وهنا يقرر جابر احتمالية التجربة ويبين أنه أوضح تجريبياً
 هذه الحقائق التي ذكرها بتطبيق موضح في كتبه (الطب ،
 والأربعة الأحجار ، والتجميع والميدان ، والميزان).
- ويرى وهو ههنا يتناقض مع نفسه أنه إذا جمعت تجاربه ودرست أسبابها "على الولاء والدوام خرج العلم وانقدح "، ولعله قصد أنه قد وصل إلى الدقة في قياس الكم ؛ بحيث يكون له وحده العلم الاضطراري الواجب.
- وفي اختصار إنه يرى أن صاحب الأنموذج لا ينبغي أن يدعي يقينية تجربته أو استدلاله حتى يكون لديه كما (كل ما كان من ذلك الجوهر)، ويؤكد فكرة (الكم) حين يرفض ما يذهب إليه أصحاب الأنموذج من أن الجزء والكل متضايفان، وابن حيان لا ينكر مفهوم التضايف، ولكنه يرى أنه لابد من إثبات أن هذا الشئ جزئي أو بعضي ولكنه من المكن أن يكون هذا الشئ الذي ظنوه جزئياً واستدلوا به على وجود غيره من جنسه هو كل ما في الوجود من هذا الشئ.
- أما إذا اثبتوا أن هذا الشئ الموجود جزئي واستدلوا به على وجود جزئي آخر مثله ، أو كلي هذا الشئ الذي يكون الجزئي من جنسه كان الاستدلال صحيحاً يقينياً اضطرارياً.
- وأخيراً فابن حيان يأخذ بدلالة المجانسة في إثبات قياس
 الغائب على الشاهد ولكنه لا يوافق على يقينية هذا الطريق
 إلا إذا كان مستنداً إلى الكم ولم يتنبه ابن حيان إلى أن علماء
 أصول الفقه قرروا من قبل ظنية هذه الدلالة

• ب- دلالة مجرى العادة: اكتشف متكلمو الإسلام فكرة العادة ، والعادة عندهم كما عبر عنها التهانوي: "عبارة عما يستقر في النفوس من الأمور المتكررة المعقولة عند الطبائع السليمة".

• وقد أقام أصوليو الاسلام – متكلمين وفقهاء – قياسهم على فكرة العادة ، ومؤداها أنهم إذا شاهدوا حادثة تعقبها حادثة أخرى عادة حكموا بأنهم إذا شاهدوا هذه الحادثة مرة أخرى فإن الأخرى ستعقبها أو ستقترن بها ، ولكن بدون

تحقق علاقة ضرورية بين الإثنين وإنها هي عادة تقوم على المشاهدة والتجربة.

• وذهب علماء أصول الفقه أن جري العادة هذا ليس يقينياً وتابعهم جابر بن حيان فأعلن احتمالية هذا المسلك يقول: "وأما التعلق المأخوذ من جري العادة فإنه ليس فيه علم يقيني واجب اضطراري برهاني أصلاً ، بل علم إقناعي يبلغ إلى أن يكون أحرى وأولى وأجدر لا غير ، ولهذا كثر استخدام الناس له وتقلبهم فيه إنه أحرى وأولى من

- الطريقين الأخرين (القياس واستقراء النظائر".
- وهنا يذكر ابن حيان (الاستقراء) ومصطلح (القياس)
 ويقصد به القياس الأصولي لا المنطقي ، وهنا يرتفع عن مفهوم القياس الأصولي الذي يستند إلى حادثتين بينها مسلك العادة إلى إستقراء النظائر أي الإستقراء بمعنى الكلمة المستند على حوادث ووقائع جزئية ، وتنبه ابن حيان إلى أن هذا الطريق الإستقرائي يقابل طريق البرهان في احتمالية الأول ويقينية الأخر ، ونبه أيضاً

إلى أن قوته (الإستقراء) وضعفه بحسب كثرة النظائر والأمثال المتشاجة وقلتها.

• ويرى جابر بن حيان أن أضعف ما يوجد في هذا الطريق الاستدلالي هو ما لا يوجد له إلا مثال واحد كقولنا: إن امرأة ما ستلد غلاماً ، ودليلنا من حيث أنها ولدت في العام الأول غلاماً ، ولم تكن تلك المرأة ولدت إلا ولداً واحداً فقط ، أما أقوى ما يوجد من هذا الطريق فهو ما كان جميع في الوجود مثاله ولم يوجد فيها قد كان ولا في

الشاهد مخالف له ، كقولنا إن ليلتنا هذه ستنكشف عن يوم يتبعها أو يعقبها ، ودليلنا أننا لم نجد من قبل ليلة إلا وانكشف عنها يوم.

- ويؤكد جابر بن حيان أنه ليس في هذا الاستدلال علم يقيني اضطراري واجب، بل هو علم ظني، فالناس يستخدمونه لأنهم يعلقون ويستشهدون بالشاهد على الغائب لما في النفوس من الظنون والحسبان وما تجري الأمور عليه من النظام والمشاجة والماثلة عند التكرار.
- يؤكد الدكتور زكي نجيب محمود على أن هنالك نقطتين تقر
 بأن جابر بن حيان من رجال المنهج العلمي في العصور
 الحديثة :
 - أو لاهما: إشارته إلى ميل النفس البشرية إلى توقع تكرار الحادثة التي حدثت فكأنها الاستدلال الإستقرائي مبني على استعداد فطري في طبيعة الإنسان وهو المبدأ ذاته الموجود لدى (جون ستيورات ميل).
 - ثانیهما: وهي كون درجة احتمال التوقع تزداد كلما زاد
 تكرار الحوادث وهي نظرية حديثة.

- ويحاول جابر بن حيان أن يعطي أمثلة من استخدام هذا المنهج عند اليونان ويختار (جالينوس) مع علمه بأرسطيته ، ولكنه استخدم هذا المنهج أحياناً ويستدل بها قاله جالينوس: "إن من المقدمات الأولية في العقل إنه إذا كان الصيف يتبعه الخريف لا محالة فإنه لم يكن إلا بعد خروج الربيع "، ويرى ابن حيان أن هذه المقدمة لا يمكن أن تكون صحيحة أولية في الذهن إلا إذا سبقها مقدمة أخرى تحقق صحتها وهي أن الأزمان لم تزل ولا تزال على مثل ما هي عليه.
- ويرى جابر بن حيان أيضاً أن منهج الاستدلال بالآثار (آثار الغير) وهو منهج لقياس الغائب على الشاهد لا يصل إلى يقين ، إن جالينوس قد وقع في خطأ يخص الاستدلالين بمجرى العادة وبالآثار ، فجالينوس يرى أن عالم الأفلاك على مثال واحد مطرداً اطراداً تاماً لمشاهدتنا ولما وقع في ملاحظتنا (وهذا هو الاستدلال بمجرى العادة) ، ثم إن الآثار التي وصلتنا من آبائنا وأجدادنا –أي شهادة الغير تثبت أنهم رصدوا عالم.

الأفلاك وتوصلوا إلى النتيجة نفسها ومن هنا جزم جالينوس بأن الأفلاك تسير على نظام واحد.

• واستخدمت الدهرية الاستدلال نفسه حتى أنهم أوجبوا من أجل أنهم لم يروا ولم يشاهدوا رجلاً إلا عن امرأة ... دفعوا أو اطرحوا جميع ما شهدته البراهين بخلاف ذلك"

ولعل الذي قصده جابر بن حيان هنا بهذا هو أن العادة هي اطراد حادثة بعد أخرى فنحكم ظناً بوجود علاقة بينهم لا يقيناً ، وإن خرق العادة ممكن وقد شهدت

البراهين بإمكانه ووقوعه ؛ فقد وُجد رجل من غير امرآة ، وهذا هو نفسه قوله : إن الدهرية اطرحوا ما شهدت به البراهين أي براهين المعجزات .

• وفي هذا يقول جابر بن حيان محذراً: "إنه إنها كان يمكن أن لا يكون مولود على ما أدركناه وشهدناه لو كنا أدركنا جميع الموجودات ، وأحاط علمنا بها ولكن علمنا يقصر عن الإحاطة ومن الممكن أن تكون هنالك موجودات يخالف حكمها في أشياء حكم ما شهدنا وعلمنا ...نحن لم ندرك ابتداء العلم

ولم نر أول الخلق بل كثيرين من الناس لم يروا التمساح ، وهل من الحق أن نعارض وجوده لعدم رؤيتنا له أو لأنه لا يوجد من أخبرهم بوجوده من الناس".

• ونستخلص مما سبق أن جابر بن حيان يرى أن مسلك مجرى العادة احتمالي لا يصل إلى اليقين وهو بهذا يكون قد سبق رجال المنهج العلمي في العصر الحديث الذين أو شكوا أن يكونوا على اجماع منذ ديفيد هيوم في هذا الامر.

- ج- الاستدلال بالآثار: إن ما يقصده جابر بن حيان بالآثار: هو الدليل النقلي أو شهادة الغير ، أو السماع أو الرواية .
- أما شهادة الغير فهي شهادة ظنية ، وقد أنكر على جالينوس والدهرية من قبل في استنادهم إلى يقينية الآثار.
 - ولكن هل يعمم جابر بن حيان شكه في يقينية الآثار للإجابة عن هذا السؤال ينبغي أن نوضح فكرته في اليقين عامة . يرى جابر بن حيان أن هنالك:
 - أوائل في العقل.
 - وثواني في العقل.
- أما الأوائل فلا يشك في شئ منها ولا يطلب عليها برهان
 ولا دليل ، وأما الثواني فتستوفي من الأول بدلالته.
 - الوصول إلى الأوائل:
 - ولكن كيف نتوصل إلى هذه الأوائل هل:
 - بحدس مطلق معصوم.
 - أم هل نرى الأشياء بالعيان رؤية مباشرة.

• إن جابر بن حيان يذكر الحدس وأن الحدس يخرج المبادئ (الأوائل) ولكن ما الذي يضمن لنا صحة هذه الحدوس ويقينيتها ، ومن الصعوبة القول إن جابر بن حيان قد توصل إلى وجود هذه الحدوس لكل إنسان فالحدوس عند ابن حيان هو عيان والعيان يقيم البرهان – أي الدليل على صدقه – والعيان عيان الأنبياء وخلفائهم من أئمة أهل البيت هؤلاء هم أصحاب الأوائل ، فالآثار طريق لليقين إذا ما أتت عن طريق هؤلاء.

أسئلة

- ١ ماذا تعنى (الدربة) عند جابر بن حيان ؟.
- ۲- تحدث عن مسلك الاستدلال بالآثار عند جابر بن حيان .
 - ٣- ما معنى العادة عند المتكلمين؟